

الفعل الاحتجاجي وتفعيل آليات الحراك السوسيو مهني – قراءة في انتاجات العمل النقابي المستقل

بن حليلة عمر عبد العزيز

مدرسة الدكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وموارد بشرية

جامعة علي لونيبي -البليدة 2-

ملخص

على مر تاريخ الحركات الاجتماعية في العالم كان للنقابات العمالية الدور الكبير في تجسيد فاعلية هاته الحركات المناهضة لسياسات أرباب العمل ،أو لمنظومات اقتصادية حاولت في بعض الأحيان تجسيد فروقات طبقية وتمير سياسات معينة تعطي لأرباب العمل نفوذا سلطويا يضطهد الطبقة العاملة من الفئات الوسطى أو الدنيا ، ومع وجود أيديولوجيات نظرت لهاته الحركات تكون نوع من الوعي النقابي و العمالي ،مكن الطبقة العمالية من تكوين " هابيتوس نقابي " جعل هاته الطبقة تفتك مجموعة من الامتيازات و الحقوق و القوانين التي تحميها و تحسن من أوضاعها السوسيو مهنية ، بالمقابل ظهر موضوع مهم في علم الاجتماع ، هو موضوع الحراك السوسيو مهني ويعنى هذا الموضوع بتدرج الأفراد في السلم المهني الاجتماعي و تحقيقهم لمجموعة من الامتيازات المهنية و الاجتماعية تمكنهم من الصعود في مستوى الرفاهية و القدرة الشرائية و في بعض الأحيان إلى مستوى القدرة الشرائية الكمالية

الملخص بالإنجليزية

Over the history of social movements in the world was to labor unions a big role in the embodiment of the effectiveness of these circumstances movements against the policies of employers or economic systems tried sometimes embodiment of class differences and pass certain policies that give employers an authoritarian influence oppresses the working of the middle class or lower class, and with the presence of ideologies considered these circumstances movements are a kind of trade union consciousness and labor

enabled the working class of the composition "Habitus union" Making these circumstances class killer set of privileges and rights and laws that protect and improve the conditions socio-professional, in contrast appeared an important topic in sociology, is the subject of mobility and socio-professional means the subject gradually individuals in the social career ladder and their investigation of a group of professional and social privileges to enable them to climb in welfare level and purchasing power, and in some cases to the level of purchasing luxury.

مقدمة

عندما نتكلم عن النقابات العمالية نجد أنها مرت بمجموعة من التطورات على مر التاريخ ومع محاولة هيمنة المنظومة السياسية عليها ظهرت نقابات مستقلة. مستقلة عن أي وصاية سياسة تحد من عملها ومن نزعتها المطالبية ودور هاته النقابات في إنتاج حراك سوسيو مهني صاعد حيث يوجد ترابط عضوي بين الممارسة النقابية كآلية دفاعية وهجومية تمكن الطبقة العمالية من افتكاك مجموعة من المطالب السوسيو مهنية والحراك السوسيو مهني الذي يجسد أثر تحقيق هاته الامتيازات السوسيو مهنية وتأثيرها على المستوى المعيشي لهؤلاء العمال من خلال ما تم ذكره هل يلعب الفعل الاحتجاجي كآلية مهمة في العمل النقابي دورا في تفعيل آليات العمل النقابي المستقل الصاعد؟ وهل جسد العمل النقابي المستقل هاته الفاعلية على أرض الواقع؟

1- الإطار المفاهيمي والنظري للنقابات المستقلة والحراك السوسيو مهني

1- تعريف النقابات المستقلة

- عندما نتكلم عن تعريف للنقابات المستقلة، ابستمولوجيا و تاريخيا نجد أنه لا يوجد تقسيم فعلي لنقابات، هل هي نقابات مستقلة أو عامة، لكن تطور المفهوم تاريخيا ومحاولة هيمنة السياسي على هذا التنظيم جعل من هذا المصطلح "برادغيم" أي انتقال من مفهوم الثورة حول أرباب العمل ومحاولة أرباب العمل و السياسيين السيطرة على النقابات، أدى بالنقابيين والأكاديميين إلى استخدام مصطلح النقابات المستقلة أي ابتعادها عن أي وصاية حزبية أو إدارية أو سياسية

- **التعريف اللغوي:** إن المصدر اللغوي للنقابة هو في الأصل (النقب)، وقد أخذ اللفظ دلالات متعددة ومتنوعة وقد ورد هذا المصطلح في قاموس المحيط "مجد الدين الفيروزآبادي" بقوله: "وقد نَقِبَ عليهم بالكسرة أي فعل ذلك ونَقِبَ كَكِرِمَ وعَلِمَ ونَقَابَة بالفتحة الرجل العلامة وما تنقب به المرأة".¹

- **التعريف الاصطلاحي:** يعرفها "ألن توران" : " أن النقابة منظمة للدفاع والهجوم الاقتصادي تناضل من أجل أجر أحسن ومن أجل توظيف آمن على الأوتوقراطية وأرباب العمل".²

- يعرفها "ريشارد بروك فريمان وجيمس فريمان" : " نقابة مستقلة حرة تدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال مستقلة عن كل وصاية سياسية و حزبية و إدارية"³

-النقابات العمالية إجرائيا:

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن تعريف النقابة هو : "أنها منظمة تسعى لنشر الوعي النقابي، هذا الوعي الذي يؤدي المطالبة النقابية ذات البعدين، فالبعد الأول يتمثل في الحفاظ والدفاع على المكتسبات المهنية، و البعد الثاني الهجومي والذي يتمثل في النضال من أجل تحقيق المطالب المادية و المعنوية من أجور ومنح وعلاوات هذا من الناحية المادية ومن الناحية المعنوية تحقيق المكانة الاجتماعية وتحقيق الذات وتحسين الوضعية السوسيو مهنية ثم تشن النقابات العمالية الاضرابات كوسيلة ضغط للافتكاك المطالب في صورة فعل احتجاجي ، بعيدة في ذلك عن أي وصاية سياسية أو إدارية وحزبية .

2- تعريف الحراك السوسيو ممي

- التعريف اللغوي: حرك يتحرك حراكا فتحركا أي صعد و تحرك من مكان إلى آخر.⁴

3- التعريف الاصطلاحي :

-تعرفه " ندى الظافر" :هو "انتقال الفرد إلى أعلى في السلم الاجتماعي للمجتمع ، بما يتيح له من تنمية قدراته واستعداداته ، وجهده الذاتي ، للحصول على مكانة وظيفية

واجتماعية راقية داخل المجتمع ، ومن ثم يصبح المجتمع المفتوح مجالا خصبا لحركة أعضائه⁵

-يعرفه " السيد حسيني": " هو التحرك من فئة أو شريحة اجتماعية إلى فئة أو شريحة أخرى. ويكون هذا التحرك عادة ، من جماعة مهنية إلى جماعة مهنية أخرى أو من مستوى مهني إلى مستوى مهني آخر. فإذا انتقل الفرد من مستوى أو درجة مهنية إلى مستوى أو درجة مهنية أعلى يكون انتقاله في شكل أفقي صاعد. أما إذا انتقل من مهنة التمريض إلى الطب، مثلاً، فيكون حراكه رأسياً"⁶

-الحراك السوسيو مهني إجرائيا:

هو ذلك الحراك السوسيو- مهني الصاعد والذي يؤدي إلى الانتقال من وضع اجتماعي ومادي إلى وضع اجتماعي ومادي أفضل و يتحقق الحراك السوسيو مهني في ميدان العمل من خلال الممارسة النقابية ، أي عن طريق تجسيد جدية العمل النقابي ثم فهم الفاعلين لواقع مكانتهم السوسيو مهنية ثم من خلال معرفتهم لواقع مكانتهم السوسيو مهنية يكونون تقييما لرضاهم الوظيفي عن عملهم ومن خلال ذلك يتم تحديد معايير مطلبيه معينة يرونها الأمثل لافتكاك المطالب ، ثم يقيمون جدوى هاته المعايير ، لترتبط هذه الإستراتيجية بدرجة تحركهم سوسيو مهني ، وتتفاعل كل هذه المتغيرات من خلال الطموح الوظيفي و العمالي.

II-الفعل الاحتجاجي والحراك السوسيو مهني في الوطن العربي

1- الحراك السوسيو مهني في مصر:

ارتبط مفهوم الحراك السوسيو مهني في مصر بمجموع تطورات عديدة في تاريخ مصر وقد تم ربطه بالجانب السياسي وأيضاً بالجانب الاقتصادي وتم إهمال الجانب الاجتماعي، وسنركز في هذا العنصر على الجانب الاجتماعي للحراك باعتباره الركيزة الأساسية في المجتمع حيث سنركز في هذه الناحية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المصري وقابليته للحراك في النقاط التالية:

أ-نشوء الطبقة العاملة في مصر:

مع تطور النظام الصناعي وتأسيس الشركات والمصانع ازداد الطلب على الأيدي العاملة التي وفدت من الريف قاصدة المدينة، حيث عجزت الأرض على توفير

سبل العيش الكريم للأعداد المتزايدة من الفلاحين فالحراك المكاني من الريف إلى المدينة مكن الفلاحين والحرفيين من تقديم مهاراتهم وخبراتهم الفنية إلى أرباب العمل، ومن هنا كان تكوين الطبقة العاملة في مصر من هذه العناصر الثلاثة الفلاحين الذين هجروا الريف والتحقوا بالمدينة وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حيث ضعفت أنظمة الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدموا من بلدان خارج مصر كل هذه المكونات كونت طبقة عمالية قوية في مصر تصارع من أجل تحسين مستوياتها الاجتماعي ومن حراكها الصاعد.

حيث نشأت الحركة العمالية في مصر في إطار المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة بالإضافة إلى السكك الحديدية، وتميزت أحوال العمال في المصانع بأجورهم الضعيفة وساعات العمل الطويلة؛ فالأجر اليومي للعمال كان منخفضا جدا والتشريعات العمالية مجحفة في حقهم مما جعل الحراك السوسيومي للبطقة العاملة يسير نحو التدني.⁷

ب-نشوء النقابات العمالية:

لم يكن تحقيق المطالب الاقتصادية هو كل ما أسفر عنه تكوين الطبقة العاملة في مصر، بل تبلورت فكرة تكوين نقابات عمالية مطلوبة في مصر في المجال الصناعي حيث لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمّعهم في شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم ومن ثم كان تأسيس النقابات أو الجمعيات العمالية حيث تأسست عديد النقابات في جل القطاعات منها نقابة المحامين بالقاهرة في عام 1902. واستجابت هذه النقابة لموجة الإضرابات التي وجهت بجبهات تصدي من طرف الحكومة حيث تمكنت الطبقة العاملة من تحقيق وجودها خلال فترة 1899 - 1914 واستفادت من دروس النضال الاجتماعي التي تلقته على يد العمال الأجانب الذين قادوا الإضرابات المبكرة في تاريخ الحركة العمالية المصرية، فاستطاعت أن تؤسس نقابات مصرية خالصة حيث اتسم كفاحها في تلك الحقبة بالطابع الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه وزيادة الأجور ثم التحمت بالحركة الوطنية واتخذ نضالها إطارا اجتماعيا يخفي مضمونا سياسيا كان من الممكن أن يؤدي أكله لو هيئت له سبل الحياة مع التأكيد على تأسيس منظومة قانونية تحمي العمال في إضراباتهم من تعسف أرباب العمل، حيث تم وضع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري

الأعلى في أبريل عام 1931 حيث كانت ثمرة دراسة واسعة لقوانين الاتحادات النقابية في أوروبا ، حيث حدد هذا القانون النواحي الاقتصادية للعمل و تنظيم الحركة المطلوبة و السعي لتمثيل العمال و العمل على تحسين حال الطبقة العمالية المادية و الفكرية و الاجتماعية و حق العمال في الراحة الأسبوعية و تحديد ساعات العمل بالقدر المطلوب و تحديد الحد الأدنى من الأجور في جميع المهن و تناسها مع متطلبات الحياة الاجتماعية للعمال و أسرهم ، وإعداد المساكن الصحية من طرف الحكومات والبلديات وأرباب العمل وإنشاء بورصات للعمال وتشغيل العمال العاطلين عن العمل والمسرحين وإقامة الشركات للتعاون.

وحرص القانون على التأكيد أن الاتحادات العمالية والمركزية النقابية لا تتدخل في الشؤون السياسية والدينية ، وأن الاتحاد وظيفته حماية المصالح المادية والمعنوية للعمال وحماية كل عامل يفصل من عمله بسبب مشاركته في الإضرابات، حيث أصبحت النقابات المصرية تبلور فكرة الحراك السوسيوومني الصاعد.⁸

2-الحراك السوسيوومني في المغرب:

وصف الحراك السوسيوومني في المغرب منذ منتصف التسعينات باتسامه بطابع الحركات الاحتجاجية التي تطالب بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث ظهرت صورتان من صور الحراك السوسيوومني في المغرب في نوعين:
أ-الحركات الاحتجاجية:

وهي الإمكانية الجديدة التي قدمها النظام السياسي المغربي، وهو بصدد التحول من نظام مغلق إلى نظام مفتوح، وارتبطت الأحداث الاحتجاجية في المغرب بمسلسلات التغيير التي يعيشها النظام السياسي بين الفينة والأخرى بمعنى أن فهم الحركات الاحتجاجية في المغرب ارتبط بمسلسل الإصلاح السلطوي وفي المقابل عكست هذه الاحتجاجات إستراتيجية سياسية أو اجتماعية في مرحلة من المراحل، بمعنى أن مفهوم الحركات الاحتجاجية في المغرب أفرغ من مضمونه المطلي وتحويله إلى حركة سياسية لا غير.

ب-توضيح ظاهرة الحراك السوسيوومني المغربي والسلوك الاحتجاجي:

يوضح الحدث الاجتماعي والسلوك الاحتجاجي في المغرب تجسيد ظاهرة الحراك السوسيومي من خلال المطالبة النقابية التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع المغربي .

إن انتقال الحركات الاحتجاجية من حركات سياسية إلى حركات اجتماعية في المغرب جسد تطورا في دور واتجاه الحركة الاحتجاجية المغربية ومن الإضرابات ذات طابع سياسي إلى الإضرابات ذات طابع اجتماعي وذلك من خلال النزول إلى الشارع من أجل التعبير عن السخط الاجتماعي من ارتفاع أسعار الماء و الكهرباء و التي تمثلت في انتفاضات 1981 و 1984 في المغرب ثم تلتها حركات احتجاجية لطلبة "حاملتي الشهادات العليا" حيث تكونت في منتصف التسعينيات كنواة تنظيمية جينية لم تنقطع منذ ذلك التاريخ وكان لهذه المجموعات هدفا عقلانيا تمثل في مطلب الإدماج المباشر في وظائف القطاع الأم.⁹

-كما سنناقش في موضوع الحراك السوسيومي في المغرب التركيبة الاجتماعية للمجتمع المغربي وقابليتها للحراك، وذلك من خلال تحليلات عالم الاجتماع "بول باسكون"، ففي نهاية الستينيات من القرن الحالي استعمل "بول باسكون" مفهوم "المجتمع المركب" أي ما يسمى بأنماط الصراع الفعلي القائم بين مكونات المجتمع وحراكه، حيث لاحظ "بول باسكون" أن جل الدراسات التي تناولت دراسة المجتمع المغربي بالتحليل سواء خلال المرحلة الاستعمارية، أو في الكتابات السياسية لما بعد الاستقلال انطلقت في جل الأحيان من خلفيات إيديولوجية تتوخى التعميم وتركز على جانب واحد كالقول أن المجتمع المغربي "مجتمع إقطاعي" كما كانت هناك دراسات قالت أن المجتمع المغربي "مجتمع رأسمالي" دون تحديد نوع الرأسمالية الموجودة، هل هي رأسمالية ليبرالية أو رأسمالية اقتصادية، لكن "بول باسكون" أعطى تحليلا سوسيولوجيا أشمل وأعمق حيث اعتبر أن المجتمع المغربي مجتمع مركب لا يمكن اختزال بنيته في أنماط الإنتاج الموحد مهما كانت درجة انتشاره لأنه لا ينتمي إلى صنف المجتمعات المتجانسة التي قامت بتصنيف حساباتها مع الماضي، وتطورت في إطار مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي مكامل وواضح المعالم.

وانطلاقا من هذا التحليل استنتج "بول باسكون" أن المجتمع المغربي هو مجتمع قائدي ومخزني يسيطر عليه النظام القبلي الذي هو في طور الاندثار، ويسيطر

عليه النظام الأبوي ضمن خلية العائلة ومن خلال وضعية المرأة. لكن هذا النظام الإقطاعي برمته يدخل تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي كما يتجلى ذلك في ميدان الإنتاج والتبادل، كما تكمن تركيبة المجتمع المغربي في مصطلح "الفيودالية" ويعني أن العلاقة الرابطة بين الإنسان والإنسان الخادم والإنسان الموالي للمصاحب والسيد والتي تشكل المنبع الرئيسي للسلطة وتنظيم المجتمع وهناك الجانب الآخر للمجتمع المغربي ألا وهو طابع التحضر والعلمنة.

من خلال هذا الطرح نجد أن الحراك السوسيوومني في المغرب يتخذ عدة أبعاد كالحراك المكاني والذي يتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة نظرا لتطور المنظومة الصناعية في المغرب كما نجد أن الحراك الاجتماعي متجسد في نمط " الآلية" أي طغيان النظام الريفي على النظام العضوي المدني، حيث مازال المجتمع المغربي يحمل نمط الحراك الذكوري الأبوي على حساب الحراك النسوي؛ فالأب هو المخضع الوحيد للسلطة في العائلة وذلك من خلال نمط الإرث وحرمان المرأة من الميراث وعلاقة ذلك بالنوع الاجتماعي والسلطة، كما نجد أن مظاهر الحراك السوسيوومني بأنواعه متجسدة في المجتمع المغربي وهذا راجع لكون المجتمع المغربي مجتمع مركب حسب تحليلات "بول باسكون"¹⁰.

3- الحراك السوسيوومني في لبنان:

-الحركات العمالية المستقلة وتحديات الحراك السوسيوومني في لبنان:

منذ نشوء الحركات العمالية المنظمة في لبنان اتسمت مسيرتها بالصعوبة تارة وحافلة بالانتصارات تارة أخرى، كما لم تخل من الإخفاقات والفشل، حيث تكلم "إلياس البواري" أن البحث في تاريخ الطبقة العاملة النضالي في لبنان قد تبلور في كونه أداة للصراع الطبقي في تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك في إطار التحدي الذي فرضته الحركة العمالية اللبنانية في الإمبريالية التي دخلت لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، حيث أدى تكثيف أشكال الاستغلال من طرف الطبقة البرجوازية إلى تدني المستوى المعيشي للعمال وتدهور القدرة الشرائية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث توجهت الطبقة العمالية في لبنان إلى إطلاق حملات وتحركات عمالية وإضرابات في مختلف القطاعات في سبيل تحسين ظروف المعيشة، و أسست عام 1912 أول منظمة نقابية لشركة سكة الحديد في مدينة بيروت، كما كان إضراب عمال البناء في 6 تشرين

الثاني 1930 الحدث الأهم في تاريخ الحركة العمالية اللبنانية، وقبل إضراب المقاطعة أعلن 650 عامل بناء الذين يشتغلون في تشييد الشراكة الترابية دخولهم في إضراب وذلك راجع إلى ارتفاع الحجم الساعي للعمل والمقدر بـ 11 ساعة، مطالبين بانقاصه إلى ثماني ساعات وأن تدفع لهم أجورهم أسبوعيا.

في سنة 1944 تأسس اتحاد النقابات العمالية والمستخدمين ذو الطابع المطلي الاقتصادي والاجتماعي، حيث شنت هذه النقابات العديد من الإضرابات والاعتصامات منها إضراب عمال السكك الحديدية والموانئ في 13 حزيران 1945 وتلاه إضراب 30 حزيران لعمال بيع اللحم وإضراب في قطاع الغزل والنسيج في تموز 1945.¹¹ من خلال هذا الطرح نجد أن النقابات العمالية اللبنانية ساهمت في التحرك السوسيومي الصاعد للعمال وتحسين ظروفهم المعيشية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تصعيدهم للعمل المطلي ونشر الوعي النقابي وشههم لجملة من الاضرابات في جميع القطاعات، إذن فالظاهرة النقابية لطالما كانت مرتبطة بظاهرة الحراك السوسيو المهني في لبنان، وذلك لارتباطهما الوثيق والمتلازم ، حيث مرت لبنان بتاريخ نقابي حافل ميزته مجموعة من الانتصارات للحركة العمالية.

4- الحراك السوسيومي في البحرين:

بعد استقلال البحرين بدأت عديد المشاكل تظهر في المجتمع البحريني في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ فقد تراكمت المطالب والاحتجاجات والاعتصامات عبر عديد السنوات حتى وصلت ذروتها في مطلع عام 2009 ومن بين هذه الاحتجاجات احتجاج عمال الصيد على النظام الضريبي في يوم 15 شباط 2009، واستمر لمدة تسعة أيام، ونظرا لتنامي ظاهرة البطالة نتيجة للأوضاع الاقتصادية وسياسة التوظيف للنظام كوسيلة سيطرة، ظهرت مسيرات للعاطلين عن العمل الذين قدر عددهم في عام 2007 بحوالي 30 ألف وفضلا عن ذلك احتجاجات العمال المطرودين من عملهم في ظل التحولات الاقتصادية واحتجاجات المحرومين من السكن.¹²

وإقرارا بالدور الاقتصادي ونتيجة لمختلف التعقيدات والتدخلات التي بدت تكتنف التصنيف الطبقي في البحرين ظهرت ظاهرة "الفروق الطبقيّة" في البحرين، حيث نجد أن الطبقة العليا المسيطرة على عالم المال والأعمال والسلطة هي التي تتصدر

الواجهة الاجتماعية للمجتمع البحريني، وتأتي الطبقة الوسطى كمركز للوعي النقابي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث تمثل الواجهة المطلوبة للمجتمع البحريني، فتمحورها النسبي وتشكلها من طبقة المعلمين والمتقنين دائما ما كان يكسبها الشرعية الاجتماعية ودائما ما كانت تطالب بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع البحريني، حيث دائما ما كانت تحتكر الطبقة العليا الحراك السوسيوالمهني الصاعد من خلال امتلاكها لمصادر الثروة والسلطة، حيث أفرز هذا الوضع الاجتماعي تخلخلا وشرخا واضحا في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البحريني، فالطبقة العليا المتكونة من كبار ملاك وقدماء التجار الذين غدوا أصحاب المشروعات التجارية والصناعية والطبقة السفلى والمتكون من "العواويص" العاملين على سفن صيد اللؤلؤ والمزارعين والصيادين، فمن هنا تشكلت إرهابات تكوين الطبقة الوسطى بعد انتقال المجتمع البحريني إلى مجتمع ما بعد النفط أي تكوين الطبقة الوسطى التي تطالب بالحقوق المادية والمعنوية للمواطن البحريني البسيط، وقد أخذت هذه الطبقة بالاتساع الكمي والنوعي لتضم الأطباء والمحامين والمهندسين والموظفين في المؤسسات الحكومية، حيث أصبحت هذه الطبقة أكثر قابلية للحراك السوسيو المهني الصاعد وأكثر مزاحمة للطبقة العليا في النفوذ والجاه والسلطة بفضل الكفاءات والنضالات النقابية.¹³

5- الحراك السوسيو مهني في الوقت الحالي من 2010 إلى 2014

أنتجت المجتمعات العربية ظاهرة لم تكن في الحسبان على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي إلا وهو ما يسمى " بالربيع العربي "، لتغير الموقف النظري من الطبقة الوسطى العربية ، من موقف يرى أنها طبقة متأكلة عديمة القوة ، إلى موقف يحاول فهم أسباب انبعاث قوة هذه الطبقة بكل توجهاتها الدينية و الاجتماعية و الأيديولوجية ، وخلصت الدراسات أن سبب هاته الحركة الاجتماعية هو أنه في الماضي كانت تعيش الطبقة الوسطى ما يسمى " بالكمون الديناميكي " ، أي أن هذه الطبقة كانت تتشبع ببعض الخبرات الأجنبية و المحلية من تجارب نقابية و استقطاب نخب تكونها و تتبنى مشروعها ، وجاءت الفرصة لينفجر هذا الكمون في صورة حركة ثورية مطلبية اجتماعية بدءا من تونس ومصر و اليمن وليبيا و انتهاء بسوريا التي مازالت تعيش هاته الحركة ، ما غلب عن هاته الحركة الاجتماعية هو أنها تبنت مطلب الثورة على الحكام و

تطبيق العدالة الاجتماعية وسبل العيش الكريم ، لكن ما لبثت هاته الحركات أن دخلت في صراعات دينية و اجتماعية و أيديولوجية وابتعدت عن المطلب الرئيسي الذي وجدت من أجله.¹⁴

كما استفادت بعض الدول العربية كالجزائر من المتغيرات الخارجية وحاولت عدم التأثر بها وقيامها ببعض الإصلاحات على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي خوفا من دخولها في هاته الموجة واستفادت بعض النقابات المطالبة من هذا الوضع، ليتم التركيز على بعض المطالب المهنية و الاجتماعية مستفيدة من تقديم بعض الحكومات لتنازلات قانونية و اجتماعية و سياسية .

III- الحركة النقابية في الجزائر

-الحركة النقابية بعد الاستقلال-قراءة في حراك سوسيو- مهني صاعد -

-كرونولوجية تشكيل النقابات المستقلة في القطاعات المختلفة في الجزائر

1- في قطاع التربية الوطنية والتعليم

بعد صدور دستور 23 فبراير 1989 و الذي من خلاله أعلن المشرع أحقية ممارسة العمل النقابي المستقل من خلال المادة 53 ، و الحق في ممارسة الإضراب في المادة 54 من نفس الدستور وإصدار قانون 14/90 الذي قرر كيفية ممارسة الحق النقابي، ثم قانون 11/90 الذي حدد علاقة العمل، إضافة إلى القانون الأساسي و النظام الداخلي لممارسة العمل النقابي والقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الصادر في 15 جويلية 2006 و أول نقابة مستقلة تأسست قبل صدور الدستور 1989/02/23 المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي شهر جانفي سنة 1989 وتحصل على اعتماده سنة 1992 .

أولا-النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين:SATEF

تعتبر أول نقابة في قطاع التربية والتعليم وتأسست في 23-03-1990 بتبزي وزوو أمينها العام الحالي السيد: بوعلام عمورة، من مطالبها الأساسية:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للقطاع
- الحفاظ على المكتسبات المهنية
- نشر الثقافة النقابية والتربوية

- المساهمة في بناء المدرسة الجزائرية في إطار تدويب الفوارق الاجتماعية
- تكريس ديمقراطية التعليم و مجانيته
- السعي لإنشاء فدراليات و كنفدراليات لا تتعارض مع قوانين الجمهورية
- ثانيا: النقابة الوطنية لعمال التربية SNT:
 - تأسست النقابة الوطنية لعمال التربية 30 نوفمبر 1999 أمينها الحالي السيد:عبد الكريم بوجناح من أهدافها:
 - الدفاع عن مصالح المادية والمعنوية للقطاع
 - العودة إلى النظام الكلاسيكي ذي السنوات الست في التطور الابتدائي وذلك جراء النتائج الكارثية التي تحصل عليها أغلب تلاميذ هذا التطور.
 - ضرورة مراجعة المناهج والبرامج التربوية بشكل يسمح باكتساب المتدربين المعلومات
 - توافر المعارف التي تمكنهم من النجاح من تطور التطور إلى غاية الوصول إلى الجامعة.
 - تشجيع التكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية بين صفوف المعلمين و الأساتذة .
 - تحسين الظروف البيداغوجية والاجتماعية للمعلمين و الأساتذة¹⁵
- ثالثا: الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF
 - تأسس الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين "إيناف" سنة 2003 رئيس المكتب الوطني الحالي هو السيد:الصادق "دزيري" من مطالبها:
 - الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للقطاع
 - الحفاظ على الحقوق المكتسبة لعمال وأساتذة القطاع والعمل على ترقية المهنة والاجتماعية
 - تشجيع التكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية بين صفوف المعلمين والأساتذة.
 - تحسين الظروف البيداغوجية والاجتماعية للمعلمين والأساتذة.
 - المشاركة في جل الثلاثيات والثنائيات بدون وصاية إ ع عج باعتبارنا نقابة مستقلة عن كل وصاية سياسية وإدارية.

كما أكد رئيس "إنباف": ((من تاريخ إنشاء ملف الخدمات الاجتماعية في الجزائر سنوات الثمانينات إلى غاية 1994 عندما تحوّل الملف إلى يدّ المركزية النقابية عن طريق "صفقة" منحها لها الحكومة"، مقابل التنازل عن طلبها باسترجاع وصبّ تلك الأموال لفائدة موظفي التربية وهو السلك الوحيد الذي لم يستفد من تلك الأموال، نظرا للوضع المأساوي الذي كانت تعيشه البلاد وتأثيره على الوضعية الاقتصادية للبلاد.

وكشف المتحدث أنّ تسيير الملف عرف تجاوزات رهيبة منذ سيطرة المركزية النقابية عليه، في حين حُرّم مئات الآلاف من مستحقيها من الاستفادة منها سواء فيما يتعلق بالعلاج أو اقتناء السيارات أو شراء السكنات، وأشار في هذا الخصوص إلى استفادة العشرات بل المئات من النقابيين المتورطين، من شراء شقق وفيلات وسيارات لهم ولأولادهم بأموال العمال الكادحين في قطاع التربية)) ويضيف ((ومن هذا المنطلق بدأ الصراع ، وكان هذا الانشغال أيضا سببا في زعزعة قطاع التربية لعدة سنوات، إلى غاية أن قررت الحكومة تجميد القانون الذي كان يسير الملف خلال سنة 2010 وبلغ الغلاف المالي الناجم عن قرار التجميد 1364 مليار سنتيم سنة 2010 إضافة إلى 700 مليار سنتيم أخرى لسنة 2011 بمجموع 2000 مليار سنتيم، تأمل النقابة في استغلالها لإنجاز مشروع لصالح موظفي القطاع على غرار مشروع سكني أو مستشفى خاص بهم، والأهم أنها طالبت بانتخاب لجنة وطنية ولجان ولائية تسهر على ترشيد صرف هذه الأموال من الآن فصاعدا مع تكريس مبدأ التضامن الوطني، وقد استجابت الوصاية لهذا المطلب أخيرا وتوصلت إلى حل نهائي يتمثل في انتخاب هذه اللجان وتنصيبها)).¹⁶

رابعا: المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST

تأسس في 17 أفريل 2003 ولم يستلم وصل اعتماده إلى غاية 10 جويلية 2007 هي نقابة مستقلة عن وصاية الأحزاب والنقابات و عن أرباب العمل المنسق الوطني الحالي السيد : نوار العربي .

المطالب الأساسية لنقابة الكنايست :

تحيين من حال الامتياز و المنطقة لولايات الجنوب

ملفط بالعمل خصوصا ما تعلق بحل إشكالية المناصب لمكيفة في القطاع

ملف سكنات الجنوب و تفعيل عمل و مقترحات لجنة السكن بالنسبة لحل مشكل

السكن لعمال القطاع عموما

ترقية الأساتذة التقنيين رؤساء الورشات و رؤساء الأشغال إلى أساتذة التعليم الثانوي عن طريق التسجيل علي قوائم التأهيل و الامتحان المهني، و كذلك الأساتذة المهندسين ذوي الأقدمية أقل من 10 سنوات و الذي نشتمله مرخصة السيد الوزير الأولي المراسلة 200 المؤرخة في 16/03/2011 لتحويل مناصبهم بعد النجاح في المسابقة إلى رتبة أستاذ رئيسي للتعليم الثانوي، و الذين لم يستفيدوا من الإدماج في إطار تعديل القانون الخاص.

التسوية المالية للمنصب العالي أستاذ منسق مند 01/01/2008 إيجاد حلول عملية تسمح بترقية معلمي المدرسة الابتدائية و أساتذة التعليم الأساسي إلى رتب التوظيف القاعدية و في أقرب الآجال. وضع حد وحلا لمشاكل الناجمة عن تطبيق آت للقانون الأساس بالمعدل 12/240 فيشبقها لمتعلق بالإدماج في مختلف الرتب.

كما تم اقتراح إنشاء المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع الذي يعطي حق الانخراط لكل الأطوار الدراسية: الابتدائي والمتوسط والثانوي و التقني في نقابة "الكتابست الموسع"، رغم أن المجلس هو نقابة وطنية مستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني فقط أي لا يضم مند تأسيسه معلمين أساتذة الطور الأول و الثاني¹⁷.

خامسا: النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPEST:

تأسست في 02 فبراير 2006 المنسق الوطني الحالي السيد: مزيان مريان من مطالب النقابة الأساسية:

خرجت ال "سناست" من رحم "كتابست" بعد استحالة العمل لاختلاف الرؤى والاستراتيجيات حسبما أدلاه لنا المنسق الوطني ل "سناست" يضيف أيضا: أنه يؤمن بأسلوب الحوار و المفاوضة والحكمة بعيدا عن التهور و التصعيد الغير مبررو اللامبالاة لمصالح الأساتذة))

تحصلت "سناست" وصل التسجيل: 17 جويلية 2007 ستة عشرة شهرا بعد تأسيسها ومن مطالبها:

– رفع الأجور 100/100 تماشيا مع القدرة الشرائية.

– تخفيض سن التقاعد.

-إصدار قانون خاص بأساتذة التعليم الثانوي والتقني.

سادسا :التنسيقية الوطنية لمعالي الطور الابتدائي وأساتذة التعليم المتوسط تحت

لواء الإيناف UNPEF

تم إنشاء التنسيقية الوطنية لمعالي الطور الابتدائي وأساتذة التعليم المتوسط تحت لواء النقابة الوطنية لعمال التربية و التكوين برئاسة المنسق الوطني الطاهر حمروش بتاريخ 13 جانفي 2013.

وأوضح المنسق الوطني أنّ الإجحاف والضرر اللذان مسافتي معلمي وأساتذة الطورين الابتدائي والمتوسط جراء صدور المرسوم التنفيذي 315/08 المتضمن القانون الأساسي الخاص بمستخدمي قطاع التربية الوطنية، كانا وراء إنشاءها، كما كان وراء تأسيس التنسيقية الندوة الوطنية لمعالي المدارس الابتدائية وأساتذة التعليم المتوسط التي انعقدت مؤخرا بحضور أزيد من 150 عضوا ممثلا لـ 31 ولاية من أجل "دراسة ومناقشة الاختلالات والنقائص التي تضمنها القانون الأساسي للتربية الوطنية بخصوص فئتي معلمي الابتدائي وأساتذة الطور المتوسط مقارنة بما استفاد منه أساتذة التعليم الثانوي وفي هذا الشأن، ذكر الأمين العام أنّ النقابة السالفة الذكر تطالب بإلغاء المواد 34 و35 و36 و37 و38 و39 الخاصة بالطور الابتدائي والمواد 49 و50 و51 الخاصة بالتعليم المتوسط من المرسوم إضافة إلى تعديل المادتين 47 و59 من المرسوم رقم 240/12 المعدل له، وذلك بإسقاط أحكام المادة 73 منه على هاتين المادتين، وهذا. كما قال. "لأجل تطبيق مبدأ العدل بين جميع فئات القطاع الواحد)).¹⁸

المطالب الأساسية للتنسيقية:

ترقية جميع أساتذة التعليم الأساسي خريجي المعاهد التكنولوجية للتربية وكذا حاملي الشهادات الجامعية بجميع التخصصات دون قيد أو شرط إلى رتبة أساتذة التعليم المتوسط والسماح لهم بالمشاركة في جميع المسابقات والامتحانات المهنية.

- احتساب سنوات الخدمة الوطنية ضمن الأقدمية العامة.

- إحداث مناصب عمل مكيفة للأساتذة الذين لا تسمح صحتهم بمزاولة العمل مثل الذين يعانون من مرض الحبال الصوتية.

- استحداث قانون يخلو للأستاذ الحصول على سكن اجتماعي بحيث لا يؤثر على القدرة الشرائية والعيش الكريم .

- إبعاد الخدمات الاجتماعية عن كل هيمنة نقابية واستحداث آليات بحيث يستفيد منها كل عمال القطاع من الضمان الاجتماعي.
- التكفل التام بصحة المعلم.... وكل ما من شأنه أن يصب في خدمة كل المعلمين).
- إشراك الأسرة التربوية وأولياء التلاميذ وكل الشخصيات الوطنية دون استثناء في دراسة أفاق المنظومة التربوية وتقييم جدي للإصلاحات المنتهجة.
- إنصاف الأساتذة العاملين بالجنوب باحتساب منحة المنطقة الجغرافية على الأجر القاعدي الجديد ومنحة السكن.
- حق الأستاذ في التقاعد بعد 28 سنة من العمل الفعلي.
- إعادة النظر في قانون المنح والتعويضات بما يضمن إضافة منح أخرى كمنحة السكن لجميع الأساتذة وكذا رفع قيمة النقطة.
- المطالبة بإصدار قانون خاص لحماية أستاذ التعليم الأساسي والمتوسط من العنف داخل المؤسسة¹⁹

2- النقابات المستقلة في قطاع الإدارة والخدمات:

أولاً: النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية:

- التعريف بالنقابة: هي منظمة نقابية وطنية تم تسجيلها من طرف وزارة العمل بتاريخ 09 سبتمبر 1990، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية تنظيم مستقل ذو طابع مهني اجتماعي لجميع العمال والأعوان الذين يخضعون للمؤسسات والإدارات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطاتها عبر كامل التراب الوطني ورمزها(ن.و.م.إ.ع) وشعارها:

-أهداف النقابة

- المساهمة الأساسية التي تهدف إلى تحسين الأداء الإداري الأمثل لتقريب المواطن من الإدارة وتحسيسه أن الإدارة في خدمة المواطن
- تكوين النقابيين لاسيما المكونين منهم بما يخدم أهداف الإدارة وإعطاء الأولوية للملتقيات التكوينية المشتركة مع النقابات الأخرى.
- النقابة تعتبر شريكا اجتماعيا أساسيا ملزمة بالحفاظ على سمعة ومكانة الدولة.
- السهر على سلامة العلاقات مع النقابات الأخرى وتفادي النزاعات.
- السهر على موضوعية انشغالات ومطالب العمال من قبل الهياكل النقابية .

- تفادي استغلال العمل النقابي لأهداف سياسية بغية تحقيق أغراض شخصية .
- التعامل مع الهيئات و المنظمات الدولية التي تتعامل معها الدولة فقط في إطار القوانين المعمول بها.
- التزام الهياكل النقابية على كامل المستويات باحترام حق الإدارة في الرد على الطعون خلال مهلة 30 يوما.
- تساهم الهياكل النقابية في إحياء الأعياد و المناسبات الوطنية و الدينية.
- تلتزم القيادات النقابية بالقيم الأخلاقية في التعامل مع مسيري الإدارات و استعمال الحوار كأسلوب حضاري.²⁰

3- النقابات المستقلة في قطاع التعليم العالي:

- أولا : نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، باختصار CNES
- تسمى النقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، باختصار CNES
- أهداف المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي:
- الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لمخرطيهِ أساسا والأساتذة عموما.
- الدفاع عن مصالح الجامعة العمومية.
- المساهمة في تحسين ظروف الحياة، والعمل في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- المساهمة في تحسين الظروف البيداغوجية وظروف البحث العلمي.
- الدفاع عن حريات التفكير والتعبير.
- الدفاع عن حرم الجامعة.
- ترقية الواجبات الجامعية و أخلاقياتها.
- المساهمة في وضع تسيير عقلاني وديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي.
- المساهمة في ترقية الاتصال و الإعلام بين الجامعات محليا و دوليا.
- المساهمة في وضع الشروط الضرورية لتنمية البحث العلمي و التقني.
- الدفاع عن مهمة الخدمة العمومية للجامعة.
- ترقية التكوين النقابي.²¹

ثانيا : نقابة أساتذة التعليم العالي المتضامنين SSES

- تأسست يوم السبت 17 ديسمبر 2011 بدار النقابات بالدار البيضاء، الجزائر العاصمة.
- أهداف نقابة أساتذة التعليم العالي المتضامنين:

- الدفاع عن الحقوق المادية و المعنوية لمنخرطيها أساسا و الأساتذة عموما.
- الدفاع عن مهمة الخدمة العمومية للجامعة.
- الدفاع عن حريات التفكير و التعبير و عن الحرم الجامعي وعن أخلاقيات المهنة مع احترام الواجبات الجامعية.
- النضال من أجل توفير الشروط الضرورية لتنمية البحث العلمي.
- النضال من أجل تكريس التسيير الديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي
- الدفاع عن الحريات الديمقراطية و الحريات النقابية و حقوق الإنسان.
- تكريس مبدأ التضامن مع الحركات الاجتماعية.
- ترقية التكوين النقابي.²²

خاتمة

من خلال دراستنا للفعل الاحتجاجي ودوره في تفعيل آليات الحراك السوسيو مهني، نجد أن واقع الحراك السوسيو مهني قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بممارسة الفعل الاحتجاجي في عديد المجتمعات وفي بعض الأحيان أصبح هو لسان حال هاته المجتمعات ومرآة رفضها لمجموعة من السياسات والممارسة الاجتماعية و الثقافية والسياسة والفكرية.

وبخصوص جزائرية الظاهرة نجد أن المسار النقابي المستقل قد مر بعدد التحولات و التغيرات ، انطلاقا من محاولة الخروج من الهيمنة الحزبية و السياسية ووصولاً إلى إثبات النقابات لنفسها كفاعل اجتماعي و مهني يدافع عن الحقوق المادية و المهنية ، فالثراء النقابي الموجود في الجزائر و عدد النقابات الكثير الموجود في عديد القطاعات، هو نتيجة وجود ثقافة عمالية نقابية اكتسبتها الطبقة العمالية من الصراعات و النضالات الثورية إلى احتكاكها بنقابات عالمية و تأثرها بوسائل التواصل الاجتماعي و الإعلام الذي مكن هاته النقابات من كسب ثقة الفئات و الطبقات المهنية التي حققت مجموعة من المكاسب و المطالب التي أثرت في الحراك السوسيو مهني للعمال و المهنيين و المستخدمين في عديد القطاعات الموجودة في الجزائر.

التهميش :

- ¹- محي الدين أبادي :القاموس المحيط –المجلد الأول-،فصل النون،باب الباء، دارالمعرفة،بيروت-لبنان، بدون ذكر سنة النشر، ص134.
- ²- بوبكر بوخريسة وآخرون :دراسات في تنمية الموارد البشرية –إدارة الأفراد-، دار قرطبة، الجزائر، 2008، ص28.
- ³-Richard BrokeFreeman, James L. Freeman:pourquoi les syndicats une reponse américaine,Traduit par Patrice Hoffmann,editionseconomica, paris –france, 1987 , page9.
- ³- محي الدين أبادي ، المرجع السابق ، ص189.
- ⁴- محمد سعد فرج: "ما علم الاجتماع"، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر ، 2000 ، ص245.
- ⁵- السيد الحسيني: "مفاهيم علم الاجتماع"، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة- قطر، 1987، ط 2، ص 199.
- ⁶- رؤوف عباس حامد محمد: الحركة العمالية في مصر 1899-1956 ، بدون ذكر دار النشر، مصر، 1967، ص 20-30
- ⁷- المرجع نفسه، ص 45-49.
- ⁸- المرجع نفسه، ص 53-89.
- ⁹- ربيع وهبة وآخرون: الحركات الاحتجاجية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 2011، ص 119، ص 134.
- ¹⁰- عمر غنيور: تكوين المجتمع المغربي، ج1، بول باسكون، مشارف الثقافة وعلوم التربية، نشر المقال يوم 09 سبتمبر 2010، 16:54.
- ¹¹- إلياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان من 1908-1946، ج1، دار الفارابي للنشر، بيروت- لبنان، 1979، ص 94-150.
- ¹²- ربيع وهبة وآخرون، المرجع السابق، ص 279-281.
- ¹³- فوزية مطر: الطبقات والتخلخل الطبقي في المجتمع البحريني، يومية الوسط البحرينية، العدد 1842، نشر المقال في 20 سبتمبر 2007.
- ¹⁴- أحمد موسى بدوي: تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2013، ص 230.

- 15- بداوي محمد سفيان :كرونولوجيا تشكيل النقابات المستقلة في قطاع التعليم ،
جامعة محمد بوضياف ، المسيلة - الجزائر . . 2013.
- 16-المرجع نفسه، ص 197
- 17-المرجع نفسه: ص 198.
- 18-المرجع نفسه:ص 200.
- 19-المرجع نفسه:ص 201.
- 20-القانون الأساسي لنقابة SNANPAP:www.snapap.info، الموقع الرسمي ،
2014/12/23، 17.52 .
- 21-القانون الأساسي لنقابة cnes.voila.net، الموقع الرسمي، 2014/12/23، 17.52 .
- 22-القانون الأساسي لنقابة :، sess-dz.blogspot.com، الموقع الرسمي ، 2014/12/23
17.52 .